

دخول تاء التانيث على بعض الصفات بين الرفض والقبول دراسة صرفية

د. عمر علي سليمان الباروني¹

1- عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية كلية التربية- جامعة مصراتة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

تكثر الظواهر اللغوية في العربية، من تذكير وتأنيث، وتعريف وتنكير، وإفراد وتثنية وجمع، وغير ذلك، وكل هذه الظواهر ذات قواعد دقيقة، وقوانين محكمة، فإن كان مستعمل هذه اللغة موافقاً لهذه القواعد والقوانين فهو على صواب، وإن كان مخالفاً لها فهو خارج عنها، ومن الظواهر التي قعد لها النحاة وفننوها: ظاهرة (التذكير والتأنيث)، وألفت فيها مؤلفات كثيرة خصتها بالتفصيل والشرح، هذا سوى تناولها في أبواب مستقلة في كتب جامعة.

ولما لهذه الظاهرة من أهمية في اللغة العربية، ولكثرة أحكامها ومسائلها، رأيت أن أتناول بالبحث والدراسة ملامح من الملامح المتعلقة بتأنيث الصفات التي منعت علامة التأنيث من الدخول عليها في العربية، وضيقت دائرة البحث في جعل هذه الدراسة خاصة بدخول (التاء) على بعض الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، أو التي تخص المؤنث دون المذكر، أو دخلتها التاء على غير المشهور بدلاً من دخول علامة أخرى، وهو ما يخالف الكثير الوارد عن العرب، ويخالف ما وضعه النحويون من قواعد وأحكام خاصة بظاهرة التذكير والتأنيث.

وقد سمت بحثي هذا باسم (دخول تاء التأنيث على بعض الصفات بين الرفض والقبول، دراسة صرفية)، وسيكون التحدث عن هذا الملمح المختار من هذه الظاهرة- بعد المقدمة- في عدة مباحث، على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف المؤنث لغة واصطلاحاً، وعلامات التأنيث. وهل الأصل في التأنيث التاء أم الهاء؟

المبحث الثاني: دخول تاء التأنيث على بعض الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث.

المبحث الثالث: دخول تاء التأنيث على بعض الصفات الخاصة بالمؤنث.

المبحث الرابع: دخول تاء التأنيث على بعض ألقاب المناصب والرتب والوظائف.

المبحث الخامس: دخول تاء التأنيث على صيغة (فَعْلان) الخاصة بالمذكر.

ثم أردفت هذه المباحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه هذه الصفحات من نتائج، ثم ذكرت فهرساً للمصادر والمراجع.

وبالله التوفيق

الباحث

المبحث الأول

1- تعريف المؤنث لغة واصطلاحاً:

المؤنث في اللغة: قال ابن منظور: "الأُنْثَى، خلافُ الذَكَر من كل شيء، والجمع إناثٌ، وأُنْثٌ جمع إناث...، والإناثُ جماعة الأُنْثَى، ويجيء في الشعر أنْثَى، وإذا قلت للشيء نُؤْثِثُه فالنَّعْثُ بالهاء"⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح- قال ابن الحاجب:- "المؤنث: ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرًا"⁽²⁾.

وهذا يعني أن اللفظ الخالي من علامة تأنيث يعرف تأنيثه تداولياً، أو من خلال التركيب والسياق اللغوي.

2- علامات التانيث:

أشهر علامات التانيث في الأسماء: التاء المربوطة، مثل: مسلمة، وألف التانيث المقصورة، مثل: حبلَى، وألف التانيث الممدودة، مثل: خضراء. وهناك علامات أخرى تلي التي ذُكرت، كالكسرة في مثل الضمير (أَنْتِ)، ونون النسوة، مثل: أَنْتُنَّ⁽³⁾.

ومع ذلك تعد التاء (المربوطة) أهم علامات التانيث وأكثرها انتشاراً في اللغات السامية⁽⁴⁾، "ولمزية التاء في الدلالة، جعلت ظاهرة، ك(تمرة)، ومقدرة ك(كَنْف)، ويدل على التقدير الإضمار، نحو: الكنف نهشتها، والإشارة، نحو: هذه الكنف، والتصغير، نحو: كُنَيْفَةٌ"⁽⁵⁾.

3- هل الأصل في علامة التانيث التاء أم الهاء؟

اختلف البصريون والكوفيون في تاء التانيث وأختها الهاء عند الوقف، هل الأصل التاء أم الهاء؟ فالبصريون يرون أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، وعلى رأس البصريين سيبويه؛ فقد قال: "وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف، كقولك: هذه طَلْحَةٌ"⁽⁶⁾، وعلى منواله ذهب المبرد فقال: "وأما الهاء فتبديل من التاء الداخلة للتانيث، نحو: نخلة، وتمر، إنما الأصل التاء، والهاء بدل منها في الوقف"⁽⁷⁾، وعلى هذا فإن التاء هي علم التانيث⁽⁸⁾.

أما الكوفيون فيرون أن الهاء هي الأصل، وأن التاء بدل عنها⁽⁹⁾، واحتج البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف، كما في قول أبي النجم:

(1) ابن منظور، لسان العرب (أنث).

(2) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية 321/3.

(3) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 1353/3، وحسن، عباس: النحو الوافي 163/1.

(4) ينظر: عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 256.

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1733/4، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 429/2، والسيوطي، همع الهوامع 61/6.

(6) سيبويه، الكتاب 238/4.

(7) المبرد، المقتضب 63/1.

(8) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص: 195.

(9) ينظر: ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية، ص: 70.

* اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمْتُ *

وقال أهل البصرة: إن الهاء ليس لها ذلك؛ فدل على أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها⁽¹⁾، وهذا رأي بعض المستشرقين ك(بروكلمان)⁽²⁾.

وقد عاقب أكثر المحدثين بينهما، كما لو أنهما تسميتان لمسمى واحد، فأحياناً يقولون: هاء التانيث، وأحياناً أخرى يقولون: تاء التانيث. وعلى أية حال، فمعظم العلماء المهتمين بالتأصيل التاريخي لعلامات التانيث السامية، يرجحون القول بأصالة التاء كعلامة للتانيث، والمقارنة بينهما تسوق إلى أن (التاء) بذيل الكلمات المؤنثة واضحة وجلية في كل الساميات، وهي تبقى (تاء) في قسم من الساميات حتى في حالتي الوصل والوقف، وكذل ك في كتابة بعض الأعلام المشهورة مثل: أدْيَنَة، مطردة بالتاء ليس إلا، في كل المخربشات الأثرية⁽³⁾.

ولو نظرنا إلى هاتين العلامتين (التاء والهاء) من الجانب الصوتي؛ لم نر أي علاقة صوتية بينهما؛ بل إن الفرق بين التاء والهاء شاسع من ناحيتي المخرج والصفة، فالتاء صوت لثوي انفجاري مهموس، والهاء صوت حلقي رخو مهموس، وإنما أصل هذه الهاء أن التاء سقطت حين الوقف على الاسم المؤنث، في نحو: فاطمة؛ فبقي المقطع الذي قبلها مفتوحاً ذا حركة قصيرة (ص ح / ص ح ص)، وهو مقطع غير مقبول في نهاية الكلمة في العربية، وتجنباً لهذا النوع من المقاطع يغلق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت، فالتاء في الأصل سقطت لعلّة، والهاء جيء بها لعلّة أخرى، ومن ثم رسمت في الكتابة هاءً؛ اعتماداً على المستوى المنطوق⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن جنبي، المنصف، ص:162، وابن يعيش، شرح المفصل 89/5، والأستراباذي، شرح الشافية 288/2، وابن هشام، مغني اللبيب 124/1.

(2) ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص:96.

(3) ينظر: الأقطش، عبد الحميد، علامة وأمثالها من نعوت المذكر، ص:334-335.

(4) ينظر: عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص:256.

المبحث الثاني

دخول تاء التأنيث على بعض الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث

نهج العرب في الصفات المشتركة بين الجنسين نهجاً موحدًا؛ فلم يضعوا علامة فاصلة بينهما، لكنهم غلبوا المذكر على المؤنث؛ لأنه الأصل، ولأن وصف المذكر بها أكثر من وصف المؤنث⁽¹⁾.

وهناك أوزان كثيرة- عدا الخاصة بالرتب والمناصب⁽²⁾- منع العرب من لحاق التاء بها، ومن النحاة من خصها بأوزان محددة⁽³⁾، وهي ما عناه ابن مالك بقوله:

وَلَا تَلِي فَرْقَةً (فَعُولًا) ** أَصْلًا وَلَا (مُفْعَلًا) وَ (مُفْعِيلًا)

كَذَاكَ (مُفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ ** تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُدُودٌ فِيهِ

وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَقَتِيلٍ إِنْ نَبَغَ ** مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ⁽⁴⁾

ومنهم من زاد على هذه الأوزان، وأدناه بيان بكل ذلك:

1- ما جاء على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)⁽⁵⁾، نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجل شكور، وامرأة شكور⁽⁶⁾، قال الخليل: "يتمتع من الهاء في التأنيث في فعولٍ وقد جاءت في شيء منه"⁽⁷⁾.

وقد علل النحويون لعدم دخول التاء في (فعول) للمؤنث بما يأتي:

أ- جريان الصفة مجرى المنسوب، فهي كـ(دارع) و(نابل)، أي: ذات درع، وذات نبل، فلم يدخلوا الهاء في الصفة لذلك⁽⁸⁾.

ب- لما كانت صفات المبالغة ملازمة لمعنى التكرير- بعد نقلها عن اسم الفاعل- أسقطت التاء منها⁽⁹⁾.

ج- عدم جريان الصفة على الفعل؛ وإلحاق التاء بالصفة محمول على فعلها، فإذا لحقت الفعل لحقت الصفة، نحو: قامت هند، فهي قائمة، و(فعول) ليس له فعل تلحقه التاء؛ فلأجل ذلك لزمه التذكير⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 431/2.

(2) ستأتي هذه الصفات في مطلب منفرد.

(3) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 163/1 - 164، والزمخشري، المفصل، ص: 249، وابن هشام، أوضح المسالك

222/4 - 223، والمرادي، توضيح المقاصد 1354/3 - 1355.

(4) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 430/2.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب 385/3، والأنباري، المذكر والمؤنث 163/1، 72/2، 77-78، والأسترابادي، شرح الرضي

على الكافية 332/3.

(6) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 78/2، وابن هشام، أوضح المسالك 222/4، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 431/2.

(7) ينظر: سيبويه، الكتاب 385/3.

(8) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 102/5.

(9) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 102/5.

(10) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 163/1 - 164.

وأما في نحو: امرأة عجوز؛ فقد منع بعضهم لحاق الهاء، وأجازه بعضهم⁽¹⁾. قال الفيومي: "قال ابن الأنباري ويقال أيضاً: عَجُوزَةٌ، بالهاء، لتحقيق التأنيث، وروي عن يونس أنه قال: سمعت العرب تقول: عَجُوزَةٌ بالهاء"⁽²⁾، وممن أجازها الأزهرى⁽³⁾، وابن سيده⁽⁴⁾، وابن عبّاد⁽⁵⁾.

ومنهم من منع لحاق التاء بها، قال الجوهري: "العجوز: المرأة الكبيرة، قال ابن السكيت: ولا نقل: عجوزة، والعامّة تقولها"⁽⁶⁾. ووصف الفيروز أبادي (عجوزة) بأنها لُغِيَّة رديئة⁽⁷⁾.

والظاهر من كلام النحويين أن عدم لحاق التاء ب(فعول) إذا كان بمعنى (فاعل)، إنما هو الغالب⁽⁸⁾، وهو ما أشار إليه ابن مالك في الأبيات السابقة بقوله: (غالبًا).

فإن كان (فعول) بمعنى (مفعول) فقد تلحقه التاء في التأنيث، نحو: ركوبة، بمعنى: مركوبة⁽⁹⁾؛ فتكون التاء للدلالة على نقل الصفة إلى الاسم، لا للتأنيث؛ فيكون اللفظ صالحًا للمذكر وللمؤنث⁽¹⁰⁾. وشذ قولهم: امرأة عدوّة، وهو محمول على (صديقة)⁽¹¹⁾.

2- ما جاء على وزن (فَاعِل)، نحو: رجل عانس، وامرأة عانس، ورجل بالغ، وامرأة بالغ، ورجل سافر، وامرأة سافر⁽¹²⁾؛ فأصل هذه النعوت وأمثالها "مذكرة وُصِفَ بهن الإناث؛ فلم يؤنثن؛ إذ كان أصلهن التذكير، والدليل أن أصلهن التذكير أن الرجال يوصفون بهذه الأوصاف أكثر مما يوصف بهن النساء"⁽¹³⁾.

3- ما جاء على وزن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)⁽¹⁴⁾، قال سيبويه: "وأما (فَعِيل) إذا كان في معنى (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء"⁽¹⁵⁾، وذلك نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، ورجل قتيل،

(1) ينظر: يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب، ص: 193، والشويرف، عبد اللطيف، تصحيحات لغوية، ص: 653.

(2) الفيومي، المصباح المنير (عجز)، وينظر: الزبيدي، تاج العروس (عجز).

(3) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (عجز).

(4) ينظر: ابن سيده، المخصص 123/5.

(5) ينظر: ابن عباد، المحيط في اللغة 241/1.

(6) الجوهري، الصحاح (عجز)، وابن منظور، لسان العرب (عجز).

(7) ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (عجز).

(8) ينظر: الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية 332/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 432/2، والمرادي، توضيح المقاصد 1354/3، والسيوطي، الهمع 63/6.

(9) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 73/2، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 431/2.

(10) ينظر: الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية 332/3.

(11) ينظر: سيبويه، الكتاب 638/3، وابن هشام، أوضح المسالك 222/4.

(12) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 178/1.

(13) الأنباري، المذكر والمؤنث 178/1.

(14) ينظر: الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية 333/3.

(15) سيبويه، الكتاب 647/3.

وامرأة قتيل، وهو كثير في لغة العرب؛ ولكنه مع كثرته غير مقيس⁽¹⁾، ويستوي فيه المذكر والمؤنث بشرطين:

* بقاء الموصوف- كما في المثالين-؛ فإن حذف الموصوف لحقته التاء؛ لأن عدم لحاقها يجعل استعمال الصفة كاستعمال الاسم؛ فيؤدي إلى اللبس بين المذكر والمؤنث، فيقال: مررت بقتيلة بني فلان؛ إذ لو حذف الموصوف ولم تلحقها التاء وقيل: مررت بقتيل بني فلان، لانصرف الذهن إلى كون المقتول رجلاً⁽²⁾.

وعلل الأنباري ذلك بقوله: "كفّ خضيب، وعين كحيل، ولحية دهين، الأصل فيه: عين مكحولة، وكف مخضوبة، ولحية مدهونة؛ فلما عدل عن مفعول إلى فعيل لم تدخله الهاء؛ ليكون ذلك قريباً بينه وبين ما الفعل له، كقولك: امرأة كريمة، وأديبة، وظريفة"⁽³⁾.

* ألا يكون بمعنى (فَاعِل)، فإن كان بمعنى (فَاعِل) لحقته التاء في التانيث، نحو: رجل كريم، وامرأة كريمة⁽⁴⁾.

ومع هذا قد تلحق التاء- قليلاً- ما توافر فيه الشرطان، نحو: خصلة ذميمة، أي: مذمومة، وفَعْلَة حميدة، أي: محمودة⁽⁵⁾.

4- ما جاء على وزن (مَفْعَال)⁽⁶⁾، نحو: رجل معطار، وامرأة معطار⁽⁷⁾، ورجل منحار، وامرأة منحار. وشد: امرأة ميقانة⁽⁸⁾.

5- ما جاء على وزن (مِفْعِيل)، نحو: رجل مِعْطِير، وامرأة مِعْطِير⁽⁹⁾. ورجل مسكين، وامرأة مسكين، على القياس⁽¹⁰⁾، وشد: امرأة مسكينة⁽¹¹⁾.

6- ما جاء على وزن (مِفْعَل)⁽¹²⁾، نحو: رجل مِعْشَم⁽¹⁾، وامرأة مِعْشَم، ورجل مهذر⁽²⁾، وامرأة مهذر⁽³⁾.

(1) ينظر: الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية 333/3.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب 648/3، والأنباري، المذكر والمؤنث 77/2، وابن هشام، أوضح المسالك 222/4-223، والأسترابادي، شرح الرضي على الكافية 333/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 431/2-432.

(3) الأنباري، المذكر والمؤنث 164/1.

(4) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 431/2.

(5) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1741/4، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 432/2.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب 385/3، والأنباري، المذكر والمؤنث 113/2.

(7) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 431/2.

(8) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 223/4. والميقانة: ما سمعت شيئاً إلا أيقنت به. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (يقن).

(9) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 431/2.

(10) ينظر: سيبويه، الكتاب 640/3، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1739/4.

(11) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 223/4.

(12) ينظر: سيبويه، الكتاب 385/3.

وقد ذكر سيبويه عن الخليل أن (مفعال ومفعيل) لا تلحقهما الهاء- أي: التاء- إلا قليلاً، وأن (مفعل) تلحقها كثيراً، فقال: "قال [أي: الخليل]: مفعال ومفعيل قلّ ما جاءت الهاء فيه، ومفعل قد جاءت الهاء فيه كثيراً، نحو: مطّعن، ومدّعس⁽⁴⁾، ويقال: مصكّ ومصكّة⁽⁵⁾، ونحو ذلك"⁽⁶⁾.

وهناك من منع لحاق التاء بهذه الأوزان الثلاثة مطلقاً، كابن مالك⁽⁷⁾، وذكر السيوطي أن الغالب ألا تلحقها⁽⁸⁾.

7- ما جاء على وزن (فُعَل)، نحو: رجل جنب، وامرأة جنب، فهذا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث⁽⁹⁾، وسيراً على القاعدة لا تلحقه التاء.

8- ما جاء على وزن (فَعَل)، نحو: رجل صَوّم، وامرأة صَوّم، ورجل عَدَل، وامرأة عدل⁽¹⁰⁾.

وأما (زوج) فلم ترد في القرآن الكريم إلا خالية من التاء، وأما في الحديث والشعر فقد وردت بالتاء، فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لكل واحد منهم زوجتان)⁽¹¹⁾، وقوله: (هذه زوجتي فلانة)⁽¹²⁾.

وكان الأصمعيّ يُنكر زوجة، ويقول: إنما هي زوج، ويحتج بقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾⁽¹³⁾، وأنشد قول ذي الرمة:

أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة ** أراك لها بالبصرة العام ثاويًا

فقال: ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين. ففري عليه قول عبدة بن الطيب:

فبكي بناتي شجوهنّ وزوجتي ** والطامعون إليّ ثم تصدّعوا

(1) وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريده. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (عشم).

(2) كثير الهذر، وهو الهذيان. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (هذر).

(3) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 432/2.

(4) الدعس: الطعن، والمدعس: الرمح يطعن به، ويقال: رجل مدعس، والأنثى بغير هاء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (دعس).

(5) المصك: القوي الشديد. ينظر: الجوهري، الصحاح (صكك).

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب 385/3.

(7) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1738/4.

(8) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 63/6.

(9) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (جنب).

(10) الأبياري، المذكر والمؤنث 164/1.

(11) ينظر الحديث في: البخاري، صحيح البخاري 1185/3، حديث رقم (3073)، 1186/3، حديث رقم (3074)، 1187/3، حديث رقم (3081). ومسلم، صحيح مسلم 2178/4، حديث رقم (2834)، 2178/4، حديث رقم (2834).

(12) ينظر الحديث في: مسلم، صحيح مسلم 1712/4، حديث رقم (2174).

(13) سورة (الأحزاب)، الآية (37).

فلم ينكره. وقال آخر:

من منزلي قد أخرجتني زوجتي ** تهْرُ في وجهي هريير الكلبة⁽¹⁾

فهذه الشواهد وأمثالها تؤيد دخول التاء على (زوج)، فهي إذن من فصيح كلام العرب المحتج به، قال النووي- نقلاً عن أبي حاتم السجستاني-: "لغة أهل الحجاز: زوج، وهي التي جاء بها القرآن...، وأهل نجد يقولون: زوجة للمرأة. قال: وأهل مكة والمدينة يتكلمون بذلك"⁽²⁾.

9- ما جاء على وزن (فَعَل)، نحو: رجلٌ فِطْرٌ، وامرأةٌ فِطْرٌ⁽³⁾، ورجلٌ غِرٌّ، وامرأةٌ غِرٌّ⁽⁴⁾، أي: جاهل بالأمر، غافل عنها⁽⁵⁾، ورجلٌ صِدْقٌ، وامرأةٌ صِدْقٌ⁽⁶⁾.

10- ما جاء على وزن (فَعَل)، نحو: رجلٌ رَضِيٌّ، وامرأةٌ رَضِيٌّ⁽⁷⁾.

فهذه الثلاثة الأخيرة مما نُعت فيه الاسم بالمصدر، فكان لفظه مع المذكر والمؤنث واحد⁽⁸⁾.

وقد نص الصبان أن "لحوق التاء (فعلياً) بمعنى (مفعول) خلاف الغالب لا شاذ، بخلاف لحوق التاء للأوزان الأربعة السابقة فشاذ"⁽⁹⁾، والأوزان الأربعة هي: فعول، ومفعال، ومفعِل، وفَعِيل.

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص 259/3، والسيوطي، المزهرة 169/1، 322/2 - 323.

(2) النووي، محيي الدين بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات 129/3.

(3) الأنباري، المذكر والمؤنث 164/1.

(4) ينظر: الزبيدي، تاج العروس (غرر).

(5) ينظر: الفيومي، المصباح المنير (غرر).

(6) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (صدق).

(7) الأنباري، المذكر والمؤنث 164/1.

(8) الأنباري، المذكر والمؤنث 164/1.

(9) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 1542/4.

المبحث الثالث

دخول تاء التأنيث على بعض الصفات الخاصة بالمؤنث

نص النحاة على أن الصفات الخاصة بالنساء لا تدخلها التاء⁽¹⁾، ويمكن إجمال هذه الصفات في الصيغ الآتية:

1- ما جاء على وزن (فَاعِل)، نحو: طالق، وحائض، وقد اختلف في علة عدم لحاق التاء هنا؛ فذهب الكوفيون⁽²⁾ إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو: طالق وحائض لاختصاصها بالمؤنث؛ لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للتفريق بين المذكر والمؤنث، ولا حاجة لدخولها هنا؛ لعدم اللبس في هذه الأوصاف؛ لاختصاصها بالمؤنث⁽³⁾، وإذا لم يقع الاشتراك لم يحتج إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن التفريق بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال⁽⁴⁾.

أما البصريون فاختلفوا في علة الحذف، فذهب الخليل إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث؛ لأنهم قصدوا به النسب، ولم يجروه على الفعل⁽⁵⁾، وذهب سيبويه إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيء حائض⁽⁶⁾.

واحتجوا بأن (طالق) و(حائض) في معنى: ذات طلاق وحيض، على معنى النسب، أي: قد عرفت بذلك، كما يقال: رجل راحم ونابل، أي: ذو رحم ونبل، وليس محمولاً على الفعل، واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو: ضربت المرأة تضرب فهي ضاربة، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل، ولا متبعا له؛ فلم تلحقه علامة التأنيث، وصار بمنزلة قولهم: امرأة معطار، ومعطير، وصبور، وصناع، فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث فكذلك هاهنا⁽⁷⁾.

فظاهر هذا الكلام أن البصريين والكوفيين متفقون على عدم لحاق التاء بصيغة (فاعل)، ولكنهم اختلفوا في علة ذلك. وقد ذكر ابن عقيل أن الكوفيين - إلا الفراء - أجازوا دخول التاء على هذه الصفات، وإن لم يقصد بها معنى الحدث⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ ينظر: النحاس، إعراب القرآن 85/3، وابن جني، الخصائص 153/1، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 758/2.

⁽²⁾ وهو قول الكسائي. ينظر: السيوطي، الهمع 63/6، وقول الفراء أيضاً. ينظر: الفراء، معاني القرآن 214/2.

⁽³⁾ هذا التعليل للكسائي. ينظر: السيوطي، الهمع 63/6.

⁽⁴⁾ قال ابن مالك: "لأن مجرد لفظها مشعر بالتأنيث إشعاراً لا احتمال فيه". ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1737/4.

⁽⁵⁾ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 100/5، والسيوطي، الهمع 63/6. وعند سيبويه على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا الشيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث. ينظر: سيبويه، الكتاب 383/3، وابن سيده، المخصص 121-120/16، وابن يعيش، شرح المفصل 101-100/5، والأستراباذي، شرح الرضي 398/3، والسيوطي، الهمع 63/6. وهو قول المبرد. ينظر: المبرد، المقتضب 164-163/3.

⁽⁶⁾ ينظر: سيبويه، الكتاب 383/3-384.

⁽⁷⁾ ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 173/1-178، وابن الأنباري، الإنصاف 758/2-760، وابن يعيش، شرح المفصل 101-100/5، والسيوطي، الهمع 63/6.

⁽⁸⁾ ينظر: ابن عقيل، المساعد 299/3.

ومن العلماء من لم يجزم بعدم المنع؛ بل يرى أن الغالب فيها عدم لحاق التاء، قال الرضي: "ويغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن (فاعل ومفعول)، أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث، كحائض، وطالق، ومرضع"⁽¹⁾.

ويشير سيبويه إلى أن لحاق التاء المربوطة له دلالة زمنية، وذلك بإثبات الفرق بين لحاقها وعدم لحاقها، فإذا التحقت ب(اسم الفاعل) المؤنث دلت على الفعلية المحددة ب(الاستقبال)، كالتاء في (مُرْضِعَةٌ) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرُؤُنَهَا تُدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾⁽²⁾، فهي دالة على زمن الاستقبال، وأما إذا لم تلتحق به، لم تكن دالة على الزمن، قال سيبويه: "زعم الخليل أنهم إذا قالوا: (حائضٌ) فإنه لم يخرج على الفعل، كما أنه حين قال: (دارع) لم يخرج على (فعل)، وكأنه قال: (درعي)، وإنما أراد (ذات حيض) ولم يجئ على الفعل، وكذلك قولهم: (مرضعٌ)، إذا أراد (ذات رضاع) ولم يجرها على (أرضعت)، ولا (ترضع)، فإذا أراد ذلك قال: (مرضعةٌ)، وتقول: (هي حائضة غداً)، لا يكون إلا ذلك؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل، على (هي تحيض غداً)"⁽³⁾.

وهناك من لا يسند وظيفة زمنية إلى التاء في الصفات المشتقة؛ بل يسند إليها وظيفة النقل من الصفة إلى الاسمية، وإلى دلالة اللقب. وتلك خصيصة ملحوظة في صفات كثيرة⁽⁴⁾.

2- ما جاء على وزن (مُفْعَل)، نحو: امرأة (مُذَكَّر)، إذا كانت تلد الذكور، و(مُحْمَق) إذا كانت تلد الحمقى، و(مُعْصِر) إذا همّت أن تحيض، و(مُشْهَد) إذا كان زوجها شاهداً؛ لأنه لا لبس في عدم لحاق التاء بها، وربما أدخلت الهاء (التاء) هنا⁽⁵⁾.

(1) الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية 3/329.

(2) سورة (الحج)، الآية (2).

(3) سيبويه، الكتاب 3/383-384. وينظر: المبرد، المقتضب 3/163-164.

(4) ينظر: الأقطش، عبد الحميد، علامة وأمثالها من نعوت المذكر، ص 238-239، 243.

(5) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 2/103، 110.

المبحث الرابع

دخول تاء التأنيث على بعض ألقاب المناصب والرتب والوظائف

من سنن العرب في كلامهم: التفريق بين المذكر والمؤنث غالباً فيما لا يتميز فيه الجنسان أحدهما عن الآخر، وقد يجرون الجنسين على نسق واحد، كما هو الحال في ألقاب المناصب والرتب والوظائف؛ فيقولون: أمير بني فلان امرأة، وفلانة وصيُّ بني فلان، ووكيل فلان امرأة، ومؤذن بني فلان امرأة، وفلانة شاهد فلان⁽¹⁾.

وقد علل الأنباري ذلك بأن أكثر ما يوصف به المذكر، وأن الغالب في الإمارة والوصية والوكالة والأذان والشهادة أن تكون للرجال دون النساء⁽²⁾.

ودلل على حذف التاء في ذلك بقول ابن أحرر:

فليت أميرنا وعُزِلت عنا ** مخضبة أناملها كعاب

أي: فليت أميرنا امرأة كعاب مخضبة أناملها. وقد تدخل الهاء فيقال: فلانة أميرة بني فلان، ووكيلة بني فلان، ووصية بني فلان، ودليل ذلك قول عبد الله بن همام السلولي:

فلو جاءوا ببرة أو بهند ** لبايعنا أميرة مؤمنينا

وأما ما يكون في الرجال والنساء فتدخله الهاء، نحو: فلانة كفيلة بني فلان؛ لأن الكفالة ليست من الأعمال الخاصة بالرجال؛ بل يستوي فيها الجنسان⁽³⁾.

قال ابن عقيل: "وليس بخطأ أن تقول: وكيلة ووصية، إذا أفردتها وأردتها بذلك"⁽⁴⁾.

ومراعاة للكثير يعيب بعض الباحثين تأنيث مثل هذه الألفاظ، فقد عاب بعضهم من يقول: (فلانة عضوة في كذا)⁽⁵⁾.

ولكن جاء في المعجم الوسيط: "العضو...المشترك في حزب أو شركة أو جماعة أو نحو ذلك، وهي عضو وعضوة"⁽⁶⁾.

ولا مانع حينئذ من قولنا: وزيرة كذا، ومديرة المدرسة، ورئيسة القسم، وعميدة الكلية، وأمينة الصندوق، وهكذا.

(1) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 183/1.

(2) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 183/1.

(3) ينظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 183/1 - 185.

(4) ابن عقيل، المساعد 301/3.

(5) ينظر: منسي، أحمد أبو الخضر، حول الغلط والفصيح على أسنة الكتاب، ص:9، والشويرف، تصحيحات لغوية، ص:651.

(6) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (عضو).

المبحث الخامس

دخول تاء التأنيث على صيغة (فَعْلان) الخاصة بالمذكر

من الأوصاف التي اشترط أكثر النحويين⁽¹⁾ أن يكون مؤنثها بلا هاء: ما جاء مذكور على وزن (فَعْلان)، نحو: عطشان وغضبان، وسكران⁽²⁾؛ فيقال: عطشى، وغضبي، وسكري.

قال سيبويه: "هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث سكران بناء على حدة، كما كان لمذكر حمراء بناءً على حدة، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك؛ أجري مجراها"⁽³⁾.

واستثنى النحاة من ذلك بعض الكلمات غير ما مثلت به، لا يتسع المقام إلى ذكرها⁽⁴⁾.

وقد لحقت الهاء ما كان مذكور على (فَعْلان) في لغة بعض بني أسد؛ فقالوا: سكرانة⁽⁵⁾، وقيل: هي لغة بني أسد كافة⁽⁶⁾.

ووصفت هذه اللغة بأوصاف تجعلها في مصاف اللغات المرغوب عنها، فقد قال ابن جني: "يقال: رجل سكران، وامرأة سكري؛ كغضبان وغضبي، وقد قال بعضهم: (سكرانة)، كما قال بعضهم: (غضبانة)، والأول أقوى وأفصح"⁽⁷⁾، فوصف اللغة الشهيرة بأنها أقوى وأفصح، وهذا يعني أن لغة بني أسد أقل منها في القوة، والفصاحة، والأخذ بالأقوى والأفصح أولى من الأخذ بالقوي والفصيح، وكلاهما صحيح في الاستعمال.

وقال الأزهري في شرح التصريح: "وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة، ويصرفون سكران؛ فقال الزبيدي: ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء. وقال أبو حاتم: لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها"⁽⁸⁾.

وقد أخذ المجمع اللغوي القاهري بلغة بني أسد في جواز إلحاق تاء التأنيث بكلمة (سكرانة) ونظائرها⁽⁹⁾؛ لأن لغات العرب يقاس عليها، "والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر - مثلاً -: سيبويه، الكتاب 216/3، والمبرد، المقتضب 335/3، وابن السراج، الأصول 85/2 - 86.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 323/2، وحسن، عباس، النحو الوافي 217/4.

(3) سيبويه، الكتاب 215/3 - 216.

(4) ينظر في هذه الكلمات: الأشموني، شرح الأشموني، والصبان، حاشية الصبان عليه 1286/3.

(5) ينظر: الجوهري، الصحاح (سكر)، والفيومي، المصباح المنير (سكر)، وابن منظور، لسان العرب (سكر).

(6) ينظر: ابن سيده، المخصص 289/4، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1441/3.

(7) ابن جني، المحتسب 72/2.

(8) الأزهري، شرح التصريح 323/2.

(9) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي 217/4، والشويرف، تصحيحات لغوية، ص: 402.

(10) ابن جني، الخصائص 12/2.

الخاتمة

من خلال ما سبق ذكره في صفحات هذا البحث، من آراء العلماء حول تأنيث بعض الألفاظ من عدمه؛ يمكن إجمال القول في الآتي:

- 1- لغة العرب لغة ذات رقعة متناثرة الأطراف، وذات نطاق واسع الاستعمال؛ فلا يمكن تحجيرها، أو تأطيرها في إطار محدد ما دام الأمر فيه سعة، وفيه شواهد تؤيده، ولو كانت قليلة مقارنة بمقابلها.
 - 2- تضارب الشواهد في القاعدة الواحدة ما هو إلا وجه من وجوه السعة في تخريج بعض الاستعمالات المخالفة- قديمًا وحديثًا- للكثير الشائع عن العرب.
 - 3- من قاس على لغة من لغات العرب مصيب، وإن كان اتّباع الأقوى والأفصح في الاستعمال اللغوي أولى من اتباع الأقل منه درجة، لكن كليهما صحيح.
 - 4- لا بد من إرجاع الاستعمالات الجديدة في ألفاظ اللغة العربية المعاصرة وأساليبها إلى مناهلها الأصلية.
 - 5- الاستعمال اللغوي المعاصر منه ما يوافق الأصول ومنه ما يخالف، فما وافق الشواهد قبل، وما خالفها رفض.
 - 6- على الجهات المختصة، من مجامع ومراكز ومؤسسات لغوية ومتخصصين لغويين، دراسة كل جديد من الألفاظ والأساليب التي تظهر في كل أمور الحياة.
- وختامًا، أسأل الله التوفيق والسداد، وما توفيقى إلا بالله.

الباحث

المصادر والمراجع

- 1- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، وهو شرح على توضيح ابن هشام على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1421هـ-2000م.
- 2- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، (تح): عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر، دار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة، 1384هـ-1964م.
- 3- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي، (تح): محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1975م.
- 4- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا، ط(2)، 1996م.
- 5- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وشرح شواهد شرح الأشموني للعيني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1)، 1419هـ-1999م.
- 6- الأقطش، عبد الحميد محمد، علامة وأمثالها من نعوت المذكر، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد (16)، العدد (2)، 1998م.
- 7- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (تح): محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.
- 8- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، (تح): طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط(3)، 1414هـ-1994م.
- 9- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، (تح): مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت، ط(3)، 1407هـ-1987م.
- 10- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، (تر): رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، السعودية، 1977م.
- 11- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (تح): محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- 12- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (تح): علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1420هـ-1999م.
- 13- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، (تح): محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1999م.
- 14- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (تح): أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط(4)، 1407هـ-1987م.
- 15- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط(15).

- 16- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (تح): مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 17- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، ومعه المفضل في شرح أبيات المفصل، للنعساني، تقديم وتبويب: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط(1)، 1993م.
- 18- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، (تح): عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1985م.
- 19- سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، (تح): عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1991م.
- 20- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المخصص، (تح): خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(1)، 1417هـ- 1996م.
- 21- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (تح): عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م.
- 22- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، (تح): فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1998م.
- 23- الشويرف، عبد اللطيف، تصحيحات لغوية، الدار العربية للكتاب، طرابلس- ليبيا، 1997م.
- 24- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وشرح شواهد شرح الأشموني للعيني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1)، 1419هـ- 1999م.
- 25- ابن عباد، صاحب أبو القاسم إسماعيل، المحيط في اللغة، (تح): محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط(1)، 1414هـ- 1994م.
- 26- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.
- 27- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(2).
- 28- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري، المساعد على تسهيل الفوائد، (تح): محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1982م.
- 29- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(2)، 2007م.
- 30- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، (ج1)، (تح): أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط(3)، 2001م.
- 31- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، عالم الكتب بيروت.
- 32- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، عالم الكتب، بيروت.

- 33- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، (تح): عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، 1982م.
- 34- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، (تح): محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 2010م.
- 35- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار عمران، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، ط3، 1985م.
- 36- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (تح): عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(1)، 1428هـ- 2008م.
- 37- منسي، أحمد أبو الخضر، حول الغلط والفصح على السنة الكتاب، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط(1)، 1963م.
- 38- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، (تح): أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط(2)، 1999م.
- 39- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، (تح): زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط(3)، 1409هـ- 1988م.
- 40- النووي، محيي الدين بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، (تح): مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط(1)، 1996م.
- 41- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، (تح): محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 42- ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (تح): محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط(1)، 1419هـ- 1998م.
- 43- ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، (تح): مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط(2)، 1969م.
- 44- يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط(3)، 1991م.
- 45- ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- 46- ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح الملوكي في التصريف، (تح): فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط(1)، 1393هـ- 1973م.
